

بسم الله الرحمن الرحيم



الجمهورية العربية المتحدة

الجريدة الرسمية

(العدد ٦٩ تاريخ "١" الصادر في يوم الثلاثاء ١٠ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ - ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤) (السنة السابعة)

الدستور

يبدأ العمل ابتداء من يوم الأربعاء الخامس والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٦٤ بهذا الدستور في الجمهورية العربية المتحدة، حتى يتم مجلس الأمة الذي يبدأ عمله في صبيحة يوم الخميس السادس والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٦٤، مهمته بوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة، وطرح مشروع هذا الدستور على الشعب، للاستفتاء، لكي يمنحه من إرادته الحرة، القوة التي تجعله مصدرا لكل السلطات.

جمال عبد الناصر

مقدمة

استنادا إلى الإرادة الشعبية التي صنعت يوم ٢٣ يولية المجيد ، وحققت به بدء الثورة الشاملة ، السياسية والاجتماعية والقومية ، ورفعت فوق العمل الوطني والبطولي لشعب مصر ، منذ ذلك التاريخ ، أعلام الحرية والاشتراكية والوحدة

وتأكيدا لليثاق الذي أقره مؤتمر القوى الشعبية ، والذي تم استخلاصه من قلب معارك النضال ، ومن صميم ممارسة التغيير الواسع والعميق لأوضاع المجتمع المصري ، ليكون دليلا فكريا يقود خطى المستقبل ، فاستطاع بذلك أن يغني الفكر الثوري بخبرة العمل ، ليعيد وضع هذا الفكر في خدمة الاندفاع المستمر والمتواصل ، نحو تحقيق الأهداف العظمى للنضال الشعبي

وتتويجا لمرحلة التحول العظيم ، التي تم فيها ، بالتنظيم السلي والثوري في نفس الوقت ، تحقيق سيطرة الشعب على ملكية وسائل الإنتاج وإدارتها ، تمكينا للديمقراطية الاجتماعية . . . باب الديمقراطية السياسية ، ومدخلها الحقيقي والسليم .

وتمكينا من التقدم إلى مرحلة الانطلاق العظيم ، التي بدأ الشعب العربي في مصر زحفه عليها ، بعد أن تمكن من تحقيق سيطرته على ثروته الوطنية ، واجتاز مرحلة التحول ، متقدما إلى تدعيم انتصاراته السياسية والاجتماعية ، متجها إلى مزيد من الكفاية والعدل ، تحقيقا لمجتمع الرفاهية الذي تتكافأ فيه الفرص بين الأفراد ، وتذوب فيه الفوارق بين الطبقات .

وتعزيزا لفاعلية وقدرة تحالف قوى الشعب العاملة ، الذي وضعته مرحلة التحول العظيم على رأس العمل الوطني وفي قيادته بواسطة الاتحاد الاشتراكي ، وعن طريق تنظيماته الديمقراطية .

لذلك كله ، وبعون الله ، تصبح المواد التي يتضمنها هذا الدستور أساسا للنظام الاجتماعي والسياسي في الجمهورية العربية المتحدة ، حتى يتم مجلس الأمة المنتخب انتخابا شعبيا مباشرا ، والذي يبدأ عمله في صبيحة يوم الخميس السادس والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٦٤ ، مهمته بوضع مشروع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة ، وطرح مشروع هذا الدستور على الشعب ، للاستفتاء ، لكي يمنحه من إرادته الحرة ، القوة التي تجعله مصدرا لكل السلطات .

الدستور

الباب الأول

الدولة

مادة ١

الجمهورية العربية المتحدة، دولة ديمقراطية اشتراكية، تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة .

والشعب المصري جزء من الأمة العربية .

مادة ٢

السيادة للشعب ، وتكون ممارستها على الوجه المبين في الدستور .

مادة ٣

إن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف قوى الشعب الممثلة للشعب العامل ، وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية ، هي التي تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ، ليكون السلطة الممثلة للشعب ، والدافعة لمكائيات الثورة ، والممارسة على قيم الديمقراطية السليمة .

مادة ٤

جنسية الجمهورية العربية المتحدة يحددها القانون

مادة ٥

الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية .

الباب الثاني

المقومات الأساسية للمجتمع

مادة ٦

التضامن الاجتماعي أساس المجتمع المصري .

مادة ٧

الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق والوطنية .

مادة ٨

تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المصريين

مادة ٩

الأساس الاقتصادي للدولة هو النظام الاشتراكي ، الذي يحظر أى شكل من أشكال الاستغلال ، بما يضمن بناء المجتمع الاشتراكي بدهائمه من الكفاية والعدل .

مادة ١٠

يكون توجيه الاقتصاد القومي بأكمله وفقاً لخطة التنمية التي تضعها الدولة .

مادة ١١

الثروات الطبيعية، سواء في باطن الأرض أو في المياه الإقليمية ، وجميع مواردها وقواها ، ملك للدولة ، وهي التي تكفل حسن استغلالها .

مادة ١٢

يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج، وعلى توجيه فائضها، وفقا لخطة التنمية التي تضعها الدولة، لزيادة الثروة وللنهوض المستمر بمستوى المعيشة.

مادة ١٣

الملكية تكون على الأشكال التالية :

(١) ملكية الدولة :

أى ملكية الشعب ، وذلك بخلق قطاع عام قوى وقادر ، يقود التقدم فى جميع المجالات ، وتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

(ب) ملكية تعاونية :

أى ملكية كل المشتركين فى الجمعية التعاونية .

(ج) ملكية خاصة :

قطاع خاص يشترك فى التنمية ، فى إطار الخطة الشاملة لها ، من غير استغلال .

على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعات الثلاثة ، ميطرة عليها كلها .

مادة ١٤

يستخدم رأس المال فى خدمة الاقتصاد القومى ، ولا يجوز أن يتعارض فى طرق استخدامه مع الخير العام للشعب .

مادة ١٥

للا موال العامة حرمة ، وحمايتها واجب على كل مواطن .

وعلى المواطنين حماية ودعم ملكية الشعب ، باعتبارها أساسا للنظام الاشتراكي ، ومصدرا لرفاهية الشعب العامل ، وقوة الوطن .

مادة ١٦

الملكية الخاصة مصنونة ، وينظم القانون أداء وظيقتها الاجتماعية ولا تنزع الملكية إلا للنفعة العامة، ومقابل تعويض عادل، وفقا للقانون.

مادة ١٧

يسين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية ، ويحدد وسائل حماية الملكية الزراعية الصغيرة

مادة ١٨

تشجع الدولة التعاون ، وترعى المنشآت التعاونية بمختلف صورها .

مادة ١٩

تكفل الدولة ، وفقا للقانون ، دعم الأسرة ، وحماية الأمومة والطفولة

مادة ٢٠

تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى ، وللمصريين الحق فى المعونة فى حالة الشيخوخة ، وفى حالة المرض أو العجز عن العمل أو البطالة .

مادة ٢١

العمل فى الجمهورية العربية المتحدة ، حق وواجب وشرف ، لكل مواطن قادر .

والوظائف العامة تكليف للقائمين بها .

ويستهدف موظفو الدولة فى أدائهم أعمال وظائفهم خدمة الشعب .

مادة ٢٢

إنشاء الرتب المدنية محظور .

مادة ٢٣

القوات المسلحة فى الجمهورية العربية المتحدة ملك للشعب ، ومهمتها حماية مكاسب النضال الشعبى الاشتراكية ، وحماية البلاد وسلامة أراضيها وأنها .

الباب الثالث

الحقوق والواجبات العامة

مادة ٢٤

المصريون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تميز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

مادة ٢٥

لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها .

مادة ٢٦

العقوبة شخصية .

مادة ٢٧

لا يجوز القبض على أحد أو تحيظه إلا وفق أحكام القانون .

مادة ٢٨

حق الدفاع أصالة أو بالوكالة يكفله القانون .

مادة ٢٩

كل متهم في جريمة يجب أن يكون له من يدافع عنه .

مادة ٣٠

لا يجوز إبعاد مصري عن البلاد ، أو منعه من العودة إليها .

مادة ٣١

لا يجوز أن تحظر على مصري الإقامة في جهة ، ولا أن يلزم الإقامة مكان معين ، إلا في الأحوال المبينة في القانون .

مادة ٣٢

تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

مادة ٣٣

للتنازل حرمة ، فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون ، وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

مادة ٣٤

حرية الاعتقاد مطلقة ، وتحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية ، على ألا يتخلل ذلك بالنظام العام أو يتنافى الآداب .

مادة ٣٥

حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة ، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ، ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير ، أو غير ذلك ، في حدود القانون .

مادة ٣٦

حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة في حدود القانون .

مادة ٣٧

للمصريين حق الاجتماع في هدوء ، غير حاملين سلاحا ، ودون حاجة إلى إخطار سابق .

والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون .

مادة ٣٨

التعليم حق للمصريين جميعا ، تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية والتوسع فيها .
وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والعقلي والخلقي .

الباب الرابع

نظام الحكم

الفصل الأول

رئيس الدولة

مادة ٤٦

رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين في هذا الدستور .

الفصل الثاني

السلطة التشريعية

مادة ٤٧

مجلس الأمة هو الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية .

مادة ٤٨

يتولى مجلس الأمة مراقبة أعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبين في هذا الدستور .

مادة ٤٩

يتألف مجلس الأمة من أعضاء يختارون بطريق الانتخاب السري العام

ويحدد القانون عدد الأعضاء المنتخبين وشروط العضوية ، وطريقة الانتخاب وأحكامه .

مادة ٣٩

تشرف الدولة على التعليم العام ، وتنظم القانون شئونه .

وهو في مراحله المختلفة في مدارس الدولة وجامعاتها بالمجان .

مادة ٤٠

تكفل الدولة للصيريين معاملة عادلة ، بحسب ما يؤدونه من أعمال ، وتحديد ساعات العمل ، وتقدير الأجور ، والتأمين الاجتماعي ، والتأمين الصحي ، والتأمين ضد البطالة ، وتنظيم حق الراحة والإجازات .

مادة ٤١

إنشاء النقابات حق مكفول ، والنقابات شخصية اعتبارية ، وذلك على الوجه المبين بالقانون .

مادة ٤٢

الرعاية الصحية حق للصيريين جميعاً ، تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع فيها .

مادة ٤٣

الدفاع عن الوطن واجب مقدس ، وأداء الخدمة العسكرية شرف للصيريين ، والتجنيد إجباري وفقاً للقانون .

مادة ٤٤

أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقاً للقانون .

مادة ٤٥

الانتخاب حق للصيريين على الوجه المبين في القانون ، ومساهمهم في الحياة العامة واجب وطني عليهم .

ولرئيس الجمهورية أن يعين عددا من الاعضاء لا يزيد عددهم على عشرة أعضاء .

ويشترط أن يكون نصف أعضاء المجلس من الأقل من المال والقلايين .

مادة ٥٠

يجب ألا تقل سن عضو مجلس الأمة يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية .

مادة ٥١

مدة مجلس الأمة خمس سنوات من تاريخ أول اجتماع له .

ويجرى الانتخاب لتجديد المجلس خلال الستين يوما السابقة لانتهاء مدته .

مادة ٥٢

إذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل انتهاء مدته ، اختير خلف له بالطريقة المنصوص عليها في الدستور ، في مدى ستين يوما من تاريخ إبلاغ مجلس الأمة بمحلو المكان ، ولا تدوم مدة العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه .

مادة ٥٣

يدعو رئيس الجمهورية مجلس الأمة للانقضاء ، ويفض دورته .

مادة ٥٤

مقر مجلس الأمة مدينة القاهرة .

ويجوز في الظروف الاستثنائية دعوته للانقضاء في جهة أخرى ، بناء على طلب رئيس الجمهورية .

واجتماعه في غير المكان المعين له غير مشروع ، والقرارات التي تصدر فيه باطلة بحكم القانون .

مادة ٥٥

يدعى مجلس الأمة للانقضاء للدور السنوي العادي قبل المجلس الثاني من شهر نوفمبر .

فإذا لم يدع ، يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور .

ويكون دور الانقضاء العادي سبعة أشهر على الأقل ، ولا يجوز فوضه قبل اعتماد الميزانية .

مادة ٥٦

لا يجوز أن يجتمع مجلس الأمة ، دون دعوة ، في غير دور الانقضاء ، وإلا كان اجتماعه باطلا ، وبطلت بحكم القانون القرارات التي تصدر منه .

مادة ٥٧

يدعو رئيس الجمهورية مجلس الأمة لاجتماع غير عادي ، وذلك في حالة الضرورة ، أو بناء على طلب بذلك موقع من أغلبية أعضاء مجلس الأمة .

ويعلن رئيس الجمهورية نض الاجتماع غير العادي .

مادة ٥٨

يقسم عضو مجلس الأمة ، أمام المجلس ، في جلسة علنية ، قبل أن يتولى عمله ، اليمين الآتية :

” أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهوري ، وأن أرعى مصالح الشعب وسلامة الوطن ، وأن أحترم الدستور والقانون “ .

مادة ٥٩

ينتخب مجلس الأمة في أول اجتماع له ، رئيسا ووكيلين ، ويتولون عملهم إلى نهاية مدة مجلس الأمة ، وإذا خلا مكان أحدهم ، انتخب المجلس من يحل محله إلى نهاية مدته .

مادة ٦٠

يضع مجلس الأمة لأنحته الداخلية لتنظيم كيفية أدائه لأعماله .

مادة ٦١

لمجلس الأمة وحده المحافظة على النظام في داخله ، ويقوم رئيس المجلس بذلك .

مادة ٦٢

يختص مجلس الأمة بالفصل في صحة عضوية أعضائه ، وتختص محكمة عليا ، يعينها القانون ، بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة إلى مجلس الأمة ، وذلك بناء على إحالة من رئيسه ، وتعرض نتيجة التحقيق على المجلس للفصل في الطعن ، ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي عدد أعضاء المجلس .

ويجب الفصل في الطعن خلال ستن يوما من عرض نتيجة التحقيق على المجلس .

مادة ٦٣

يلقى رئيس الجمهورية ، عند افتتاح دور الانعقاد العادي لمجلس الأمة ، بياناً متضمناً السياسة العامة للدولة ، كما يجوز أن يلقي بيانات أخرى عن المسائل العامة التي يرى ضرورة إبلاغ مجلس الأمة بها .

مادة ٦٤

جلسات مجلس الأمة علنية .

ويجوز انعقاده في جلسة سرية ، بناء على طلب رئيس الجمهورية أو الحكومة ، أو بناء على طلب رئيسه أو عشرين من أعضائه ، ثم يقرر المجلس ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أو سرية .

مادة ٦٥

لا يجوز لمجلس الأمة أن يتخذ قراراً إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه .

وفي غير الحالات التي تشترط فيها أغلبية خاصة ، تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين ، وعند تساوي الآراء يعتبر الموضوع الذي جرت المداولة في شأنه مرفوضاً .

مادة ٦٦

يحال كل مشروع قانون إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه .

مادة ٦٧

يحال كل مشروع قانون يقترحه عضو أو أكثر إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه . فإذا رأى المجلس نظره ، اتبع فيه حكم المادة السابقة .

مادة ٦٨

لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة .
ولا يجوز تقرير مشروع قانون ، إلا بعد أخذ الرأي فيه مادة مادة .

مادة ٦٩

كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه مجلس الأمة ، لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد ذاته .

مادة ٧٠

إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها ، لا يكون إلا بقانون .
ولا يعنى أحد من أدائها إلا في الأحوال المبينة في القانون .
ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب والرسوم ، إلا في حدود القانون .

مادة ٧١

ينظم القانون القواعد الأساسية العامة لحماية الأموال العامة وإجراءات صرفها .

مادة ٧٢

لا يجوز للحكومة عقد قرض ، أو الارتباط بمشروع يترتب عليه إنفاق مبالغ من خزنة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة ، إلا بموافقة مجلس الأمة .

مادة ٧٣

يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والإحانات والمكافآت التي تقرر على خزنة الدولة ، وينظم حالات الاستثناء منها ، والسلطات التي تتولى تطبيقها .

مادة ٧٤

ينظم القانون القواعد والإجراءات الخاصة بمنح الالتزامات المتعلقة باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة ، كما يبين أحوال التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة ، والقرول عن أموالها المتقولة ، والقواعد والإجراءات المنظمة لذلك .

مادة ٧٥

يعين القانون طريقة إعداد الميزانية وعرضها على مجلس الأمة ، كما يحدد السنة المالية .

مادة ٧٦

يجب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الأمة ، قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل ، ليبحثه واعتماده . وتقر الميزانية بابا بابا . ولا يجوز لمجلس الأمة إجراء تعديل في المشروع ، إلا بموافقة الحكومة .

مادة ٧٧

إذا لم يتم اعتماد الميزانية الجديدة ، قبل بدء السنة المالية ، عمل بالميزانية القديمة إلى حين اعتمادها .

مادة ٧٨

تجب موافقة مجلس الأمة على نقل أى مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية ، وكذلك على كل مصروف غير وارد بها ، أو زائد في تقديراتها .

مادة ٧٩

يعتمد مجلس الأمة الحساب الختامى لميزانية الدولة .

مادة ٨٠

الميزانيات المستقلة والملحقة وحساباتها الختامية ، تجري عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العامة للدولة وحسابها الختامى .

مادة ٨١

ينظم القانون الأحكام الخاصة بميزانيات الهيئات العامة الأخرى ، لحساباتها الختامية .

مادة ٨٢

تعرض الحكومة بعد تعيينها برنامجها على مجلس الأمة وتطلب موافقة مجلس الأمة عليه .

مادة ٨٣

يراقب مجلس الأمة أعمال الحكومة .

وتكون الحكومة وأعضاؤها مسئولين عن أعمالهم أمام مجلس الأمة الذى يناقش بياناتهم السياسية وتقريرهم .

مادة ٨٤

لمجلس الأمة حق سحب الثقة من الحكومة أو أعضاء منها .

مادة ٨٥

يسمع رئيس الوزراء والوزراء فى مجلس الأمة ولجانته كلما طلبوا الكلام ، ولم أن يستعینوا بمن يرون من كبار الموظفين أو أن ينيبهم عنهم . ولا يكون للوزير صوت مغلود عند أخذ الرأى ، إلا إذا كان من الأعضاء .

مادة ٨٦

لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس الوزراء أو إلى الوزراء أسئلة أو استجوابات بشأن من الشئون الداخلة فى اختصاصاتهم .

وعلى رئيس الوزراء والوزراء الإجابة على أسئلة الأعضاء . وتجري المناقشة فى الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك فى غير حالة الاستعجال وموافقة الحكومة .

مادة ٨٧

يجوز لعشرين من أعضاء مجلس الأمة ، أن يطلبوا طرح موضوع عام للمناقشة ، لاستيضاح سياسة الحكومة فى شأنه ، وتبادل الرأى فيه .

مادة ٨٨

لرئيس الوزراء أن يطرح أمام مجلس الأمة الثقة بالحكومة ، وذلك بمناسبة عرض برنامج ، أو بمناسبة عرض أى بيان للحكومة عن السياسة العامة للدولة .

مادة ٨٩

لمجلس الأمة سحب الثقة بالحكومة أو الوزير .

ولا يجوز عرض سحب الثقة إلا بعد استجواب موجه إلى الحكومة أو إلى الوزير ، ويكون الطلب بناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس .

ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره فى الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه ، ويكون سحب الثقة من الحكومة أو من الوزير بأغلبية أعضاء المجلس .

مادة ٩٠

يجب أن يقدم رئيس الوزراء إلى رئيس الجمهورية استقالة الحكومة ، إذا سحب مجلس الأمة الثقة بها .

وإذا قرر مجلس الأمة سحب الثقة بأحد الوزراء ، وجب عليه اعتزال الوزارة .

مادة ٩١

لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الأمة ، ويجب أن يشمل القرار الصادر بحل مجلس الأمة على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة في معاد لا يجاوز ستين يوما ، وعلى تعيين معاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لإتمام الانتخاب .

مادة ٩٢

لا يجوز في أثناء دور انعقاد مجلس الأمة ، وفي غير حالة التلبس بالجرم ، أن تتخذ ضد أي عضو من أعضائه أية إجراءات جنائية إلا بإذن المجلس .

وفي حالة اتخاذ أي من هذه الإجراءات في غيبة المجلس ، يجب إخطاره بها .

مادة ٩٣

لا يؤخذ أعضاء مجلس الأمة عما يبثونه من الأفكار والآراء في أداء أعمالهم في المجلس أو في بلجائه .

مادة ٩٤

لا يجوز إسقاط عضوية أحد من أعضاء مجلس الأمة ، إلا بقرار من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه ، بناء على اقتراح عشرين من الأعضاء ، وذلك إذا فقد الثقة والاعتبار ، أو أخل بواجبات عضويته ، أو فقد صفة العامل أو الفلاح التي انتخب على أساسها ، أو قصر في حضور جلسات مجلس الأمة أو بلجائه .

مادة ٩٥

مجلس الأمة هو الذي يقبل استقالة أعضائه .

مادة ٩٦

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولي الوظائف العامة في الحكومة ووحدات الإدارة المحلية .
ويحدد القانون أحوال عدم الجمع الأخرى .

مادة ٩٧

لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الأمة ، أن يمين في مؤسسة أو شركة أثناء مدة عضويته ، إلا في الأحوال التي يحددها القانون .

مادة ٩٨

لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الأمة في أثناء مدة عضويته أن يشتري أو يستأجر من أموال الدولة ، أو أن يورثها أو يبيعها شيئا من أمواله ، أو أن يقايضها عليه .

مادة ٩٩

يتقاضى أعضاء مجلس الأمة مكافأة يحددها القانون .

الفصل الثالث

السلطة التنفيذية

مادة ١٠٠

يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ، ويمارسها على الوجه المبين في الدستور .

الفرع الأول

رئيس الجمهورية

مادة ١٠١

يشترط فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية ، أن يكون مصرياً من أبوين مصريين ، وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية ، وألا تقل سنه عن خمس وثلاثين سنة ميلادية .

مادة ١٠٢

يرشح مجلس الأمة رئيس الجمهورية ، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتاءهم فيه .

ويتم الترشيح في مجلس الأمة لمنصب رئيس الجمهورية ، بناء على اقتراح ثلث أعضائه على الأقل .

ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلثي أعضاء المجلس ، على المواطنين لاستفتاءهم فيه .

فإذا لم يحصل أحد من المرشحين على الأغلبية المشار إليها ، أعيد الترشيح مرة أخرى بعد يومين من تاريخ التصويت الأول ، ويعرض المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس على المواطنين لاستفتاءهم فيه .

ويجب أن يتم اختياره قبل انتهاء المدة بأسبوع على الأقل ، فإذا انتهت هذه المدة ، دون أن يتم اختيار الرئيس الجديد ، لأي سبب كان ، استمر الرئيس السابق في مباشرة مهام وظيفته ، حتى يتم اختيار خلفه .

مادة ١٠٩

إذا قام مانع مؤقت ، يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته ، أُناب عنه نائب رئيس الجمهورية .

مادة ١١٠

في حالة استقالة الرئيس ، أو عجزه الدائم عن العمل ، أو وفاته ، يتولى الرئاسة مؤقتا النائب الأول لرئيس الجمهورية ، ثم يهرر مجلس الأمة بأغلبية ثلثي أعضائه ، خلو منصب الرئيس ، ويتم اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تتجاوز ستين يوما من تاريخ خلو منصب الرئاسة .

مادة ١١١

إذا قدم الرئيس استقالته من منصبه ، وجه كتاب الاستقالة إلى مجلس الأمة .

مادة ١١٢

يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى ، أو عدم الولاء للنظام الجمهوري ، بناء على اقتراح مقدم من ثلث أعضاء مجلس الأمة على الأقل ، ولا يصدر قرار الاتهام ، إلا بأغلبية أعضاء المجلس .

ويُفَت عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام . ويتولى النائب الأول لرئيس الجمهورية الرئاسة مؤقتا .

وتكون محاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة ، ينظمها القانون . وإذا حكم برأئته أعفى من منصبه ، مع عدم الإخلال بالمقوبات الأخرى .

مادة ١١٣

يضع رئيس الجمهورية ، بالاشتراك مع الحكومة ، السياسة العامة للدولة في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية ، ويشرف على تنفيذها .

مادة ١١٤

يعين رئيس الجمهورية ، رئيس الوزراء ، ويعفيه من منصبه .

وعين رئيس الجمهورية أعضاء الحكومة من الوزراء ، ويعفيهم من مناصبهم ، ويحوز تعيين نواب رئيس الوزراء ، ووزراء دولة ، ونواب لوزراء وقدمرى طهم الأحكام الخاصة بالوزراء .

ويعتبر المرشح رئيسا لجمهورية ، بمجرد حصوله على الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم في الاستفتاء .

فإن لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية ، رشح المجلس غيره ، ويتبع له أشارة الطريقة ذاتها .

مادة ١٠٣

بمئة الرئاسة ست سنوات ميلادية ، تجدد من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء .

مادة ١٠٤

يؤدي الرئيس أمام مجلس الأمة ، قبل أن يباشر مهام منصبه ، اليمين الآتية :

” أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهوري ، وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب ورعاية كاملة ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه “ .

مادة ١٠٥

يحدد القانون مرتب رئيس الجمهورية ، ولا يسرى تبديل المرتب في أثناء مدة الرئاسة التي تقرر فيها التمديد .

ولا يجوز لرئيس الجمهورية أن يتقاضى أى مرتب أو مكافأة أخرى .

مادة ١٠٦

لا يجوز لرئيس الجمهورية ، في أثناء مدة رئاسته ، أن يزاول مهنة حرة ، أو عملا تجاريا ، أو ماليا ، أو مهنا ، أو أن يشتري أو يبيع شيئا من أموال الدولة ، أو أن يديرها أو يبيعها شيئا من أمواله ، أو أن يديرها عليه .

مادة ١٠٧

لرئيس الجمهورية أن يعين نائبا لرئيس الجمهورية أو أكثر ، ويعفيهم من مناصبهم .

ويؤدي نائب رئيس الجمهورية ، أمام رئيس الجمهورية ، قبل أن يباشر مهام منصبه ، اليمين الآتية :

” أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهوري ، وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب ورعاية كاملة ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه “ .

مادة ١٠٨

قبل انتهاء مدة رئيس الجمهورية بستين يوما ، تبدأ الإجراءات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد .

مادة ١١٥

لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الوزراء للاعتماد ، وحضور جلساته ، وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها ، كما له حق طلب تقارير من الحكومة ومن أعضائها .

مادة ١١٦

لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين ، والاعتراض عليها ، وإصدارها .

مادة ١١٧

إذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون رده إلى مجلس الأمة في مدى ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغ المجلس إياه . فإذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد ، اعتبر قانونا وأصدر .

مادة ١١٨

إذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم إلى المجلس ، وأقره ثانية بموافقة ثلثي أعضائه ، اعتبر قانونا وأصدر .

مادة ١١٩

إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة ، أو فترة حله ، ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون .

ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الأمة ، خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها ، إذا كان المجلس قائما ، وفي أول اجتماع له في حالة الحل ، فإذا لم تعرض زال باثر رجعي ما كان لها من قوة القانون ، غير حاجة إلى إصدار قرار بذلك ، أما إذا عرضت ولم يقرها المجلس ، زال ما كان لها من قوة القانون من تاريخ الاعتراض .

مادة ١٢٠

لرئيس الجمهورية في الأحوال الاستثنائية ، بناء على تفويض من مجلس الأمة ، أن يصدر قرارات لها قوة القانون ، ويجب أن يكون التفويض لمدة محدودة ، وأن يعين موضوعات هذه القرارات والأسس التي تقوم عليها .

مادة ١٢١

يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لترتيب المصالح العامة .

مادة ١٢٢

يصدر رئيس الجمهورية لوائح الضبط ، واللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، وله أن يفوض غيره في إصدارها . ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذها .

مادة ١٢٣

رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة .

مادة ١٢٤

رئيس الجمهورية هو الذي يعلن الحرب ، بعد موافقة مجلس الأمة .

مادة ١٢٥

رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ، ويلغها مجلس الأمة ، مشفوعة بما يناسب من البيان ، وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة .

على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة ، أو التي تتعلق بحقوق السيادة ، أو التي تحمل خزائن الدولة شيئا من الثغرات غير الواردة في الميزانية لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة .

مادة ١٢٦

يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين بالقانون ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الأمة ، خلال الثلاثين يوما التالية لقرار ما يراه بشأنه .

فإن كان مجلس الأمة منتحلا ، عرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له .

مادة ١٢٧

لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها . أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون .

مادة ١٢٨

يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ، ويعزلهم ، على الوجه المبين في القانون ، كما يعتمد ممثل الدولة الأجنبية السياسيين .

مادة ١٢٩

لرئيس الجمهورية أن يستقى الشعب في المسائل الهامة التي تتعلق بمصالح البلاد العليا ، وينظم القانون طريقة الاستفتاء .

الفرع الثاني

الحكومة

مادة ١٣٠

الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة .

مادة ١٣٧

يشترط فيمن يعين وزيرا، أن يكون مصريا، بالغاً من العمر ثلاثين سنة ميلادية على الأقل، وأن يكون متمتعاً بكامل حقوقه المدنية والسياسية.

مادة ١٣٨

يؤدي أعضاء الحكومة أمام رئيس الجمهورية، قبل مباشرتهم مهام وظائفهم، اليمين الآتية :

” أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة “.

مادة ١٣٩

لا يجوز للوزير، في أثناء توليه منصبه، أن يزاول مهنة حرة، أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً، أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة، أو أن يديرها أو يبيعها شيئاً من أمواله، أو أن يقاضيها عليه.

مادة ١٤٠

لرئيس الجمهورية، وللجلس الأمة، حق إحالة الوزير إلى المحاكمة، عما يقع منه من جرائم في تأديته أعمال وظيفته.

ويكون قرار مجلس الأمة، باتهام الوزير، بناءً على اقتراح مقدم من خمس أعضائه على الأقل. ولا يصدر قرار الاتهام، إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

مادة ١٤١

يقف من يتهم من الوزراء عن العمل، إلى أن يفصل في أمره، ولا يحول انتهاء خدمته، دون إقامة الدعوى عليه، أو الاستمرار فيها.

وبين القانون، الهيئة المختصة بمحاكمة الوزراء، وينظم إجراءات اتهامهم ومحاكمتهم.

مادة ١٤٢

يجوز لأعضاء الحكومة، ونواب الوزراء، أن يكونوا أعضاء في مجلس الأمة.

مادة ١٤٣

يجوز تعيين أعضاء مجلس الأمة وكلاء للوزارات لشؤون مجلس الأمة. وبين القانون الأحكام الخاصة بهم.

مادة ١٣١

تتكون الحكومة من رئيس الوزراء، ونواب رئيس الوزراء، والوزراء. ويدير رئيس الوزراء أعمال الحكومة، ويرأس مجلس الوزراء.

مادة ١٣٢

تتولى الحكومة تنفيذ السياسة العامة للدولة، وفقاً للقوانين والقرارات الجمهورية، وتمارس كافة الاختصاصات اللازمة لذلك.

مادة ١٣٣

تتولى الحكومة تنظيم وتنفيذ المهام الاقتصادية والثقافية الخاصة بالبناء الاشتراكي، ورفع معيشة الشعب العامل، واتباع سياسة خارجية سليمة.

مادة ١٣٤

تمارس الحكومة الاختصاصات الآتية :

(١) توجيه وتنسيق ومراجعة أعمال الوزراء والمؤسسات والهيئات العامة.

(٢) إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية، وفقاً للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها.

(٣) إعداد مشروعات القوانين والقرارات.

(٤) تعيين وعزل الموظفين طبقاً للقانون.

(٥) إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة.

(٦) إعداد مشروع الخطة العامة للدولة، لتطوير الاقتصاد القومي، واتخاذ التدابير اللازمة لمباشرة تنفيذها.

(٧) الإشراف على تنظيم وإدارة نظم النقد والائتمان، وأعمال التأمينات بالدولة.

(٨) عقد القروض ومنحها في حدود السياسة العامة للدولة.

(٩) الإشراف على جميع المؤسسات العامة.

(١٠) ملاحظة تنفيذ القوانين، والمحافظة على أمن الدولة، وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة.

مادة ١٣٥

تراقب الحكومة أعمال الوزارات والمصالح والهيئات العامة والمحلية، ولها أن تلغي أو تعدل قراراتها غير الملائمة، على الوجه المبين في القانون.

مادة ١٣٦

تتبع رئيس الوزراء مباشرة، هيئات الرقابة والتفتيش في الدولة.

الفرع الثالث

الدفاع الوطني

(١) مجلس الدفاع الوطني

مادة ١٤٤

ينشأ مجلس يسمى "مجلس الدفاع الوطني" ويشول رئيس الجمهورية رئاسته .

مادة ١٤٥

يختص مجلس الدفاع الوطني بالنظر في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها ، وبين القانون اختصاصاته الأخرى .

(ب) القوات المسلحة

مادة ١٤٦

الدولة وحدها ، هي التي تنشئ القوات المسلحة . ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة ، إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية .

مادة ١٤٧

تنظم الإثنية . وفقا للقانون ، تدريب الشباب تدريبا عسكريا ، كما تنظم الحرس الوطني .

مادة ١٤٨

تنظم التعبئة العامة وفقا للقانون .

مادة ١٤٩

يدين القانون شروط الخدمة والترقي للضباط في القوات المسلحة .

الفرع الرابع

الإدارة المحلية

مادة ١٥٠

تقسم الجمهورية العربية المتحدة إلى وحدات إدارية ، ويجوز أن يكون لكل منها ، أو بعضها ، الشخصية الاعتبارية وفقا للقانون .

مادة ١٥١

تختص الهيئات المثلثة للوحدات الإدارية ، بكل ما يهم الوحدات التي تنتمي لها ، وتساهم في تنفيذ الخطة العامة للدولة ، ولها أن تنشئ وتدير المرافق والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية ، وذلك على الوجه المبين في القانون .

الفصل الرابع

السلطة القضائية

مادة ١٥٢

القضاء مستقلون ، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة .

مادة ١٥٣

يرتب القانون جهات القضاء ويبين اختصاصاتها .

مادة ١٥٤

جلسات المحاكم علنية ، إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية ، مراعاة للنظام العام أو الآداب .

مادة ١٥٥

تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة .

مادة ١٥٦

القضاء غير قابض للزمن ، وذلك على الوجه المبين بالقانون .

مادة ١٥٧

يدين القانون شروط تعيين القضاة ، وتلقينهم ، وتأديبهم .

مادة ١٥٨

ينظم القانون وظيفة النيابة العامة ، واختصاصاتها ، وسلطاتها بالقضاء .

مادة ١٥٩

يكون مدين أعضاء النيابة العامة في المحاكم ، وتأديبهم وعزلهم ، وفقا للشروط التي يقررها القانون .

مادة ١٦٠

ينظم القانون ترتيب عظام أمن الدولة ، ويبيان اختصاصها ، والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها .

وإذا وافق مجلس الأمة على مبدأ التعديل، يناقش بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة، المواد المراد تعديلها، فإذا وافق على التعديل ثلثا عدد أعضاء المجلس، اعتبر نافذا من تاريخ الموافقة

مادة ١٦٦

كل ما قرره القوانين والقرارات والأوامر واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور، يبقى نافذا، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها، ونفا للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور.

الباب السادس

أحكام انتقالية

مادة ١٦٧

يخضع دور الانعقاد العادي الأول لمجلس الأمة، بعد العمل بهذا الدستور، في الأسبوع الأخير من شهر يونه سنة ١٩٦٤، على أنه لا يجوز فضه قبل اعتماد الميزانية.

مادة ١٦٨

تنتهي مدة رئاسة رئيس الجمهورية الحالي يوم ٢٦ مارس ١٩٦٥

مادة ١٦٩

ينتهي العمل بالدستور المؤقت الصادر في ١٣ شعبان سنة ١٣٧٧ هـ الموافق ٥ مارس سنة ١٩٥٨، وبالإعلان الدستوري بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا، الصادر في ٢٨ ربيع آخر سنة ١٣٨٢ هـ الموافق ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢

•••

الباب الخامس

أحكام عامة

مادة ١٦١

مدينة القاهرة، عاصمة الجمهورية العربية المتحدة.

مادة ١٦٢

يبين القانون العلم الوطني، والأحكام الخاصة به.

كما يبين القانون شعار الدولة، والأحكام الخاصة به.

مادة ١٦٣

لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها، لا يترتب عليها أثر فاعل وقس قبلها، ومع ذلك يجوز - في غير المواد الجنائية - التصرف في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الأمة.

مادة ١٦٤

تنشر القوانين في الجريدة الرسمية، خلال أسبوعين من يوم إصدارها.

مادة ١٦٥

لكل من رئيس الجمهورية، ومجلس الأمة، طلب تعديل مادة وأكثر من مواد الدستور، ويجب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها، والأسباب الداعية إلى هذا التعديل.

فإذا كان الطلب صادرا من مجلس الأمة، وجب أن يكون موقعا من ثلث أعضاء المجلس على الأقل.

وفي جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل، ويصدر قراره في شأنه بأغلبية أعضائه، فإذا رفض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضي سنة على هذا الرفض.